@azizmalghofili مدوّنة العزّة al3izzah.blogspot.com

البحث العلمي في علم الاجتماع بين ثنائية الكمي والكيفي

Scientific research in sociology between quantative and qualitative duality

د. عبير أحمد

جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا

ملخص:

عرف علم الاجتماع الغربي المعاصر جدلاً واسعاً حول البحث الكمي والبحث الكيفي إلى أن سار البحثين جنباً إلى جنب. في حين نجد في الوطن العربي هيمنة البحوث الكمية على البحث الاجتماعي العربي وغياب شبه كامل للبحوث الكيفية. المناخ الفكري السائد يشجع ويدعم والبحث الكمي حيث تبرز هيمنة وتبعية علم الاجتماع العربي للنتاج الغربي. ممارسات الأكاديميين لم تخرج عن نطاق البحث الكمي سعياً لتحقيق القياس والدقة، وذلك تأثراً بالمدرسة الوضعية. لم تلقَ البحوث الكيفية الاهتمام إلا عند عدد قليل من الباحثين الذين لم يتمكنوا من صوغ نظرية اجتماعية خاصة مُفسرة للمجتمع العربي ومشكلاته. طرح البعض فكرة أسلامة علم الاجتماع العربي كنوع لبناء نظرية اجتماعية عربية.

الكلمات المفتاحية: البحث الاجتماعي، البحث الكمي، البحث الكيفي.

Abstract :

Contemporary Western sociology knew a wide debate about quantitative and qualitative research until both studies went side by side. Meanwhile, in the Arab world, we find a dominance of quantitative research over Arab social research, and an almost complete absence of qualitative research. The dominate intellectual climate encourages and supports quantitative research, showing the dominance of western sociology and the dependence of Arab sociology on Western production. The practices of academics did not reach out of the space of quantitative research towards achieving measurement and accuracy, as affected by the positivist school. Qualitative research has received attention only from a few researchers who were unable to formulate a special social theory that explains Arab society and its problems. Some have put forward the idea of the Islamization of Arab sociology as a kind of building an Arab social theory.

Key words: sociological research, qualitative research, quantative research

مقدمة:

يقوم البحث العلمي على جملة من الأسس والقواعد المنهجية العلمية التي تجعل منه واحداً في مختلف المجالات، كما أنّه يتصف بعدد من الخصائص كالدقة والموضوعية، التي تهدف إلى استقصاء وجمع المعلومات وبالتالي اكتشاف الحقائق وتفسير الواقع. إلا أننا نجد على الساحة المعرفية فصل بين علوم طبيعية وأخرى إنسانية واجتماعية. تُشكل طبيعة المواضيع والظواهر التي يدّرسها كل علم حقيقة هذا الفصل، فالعلوم الطبيعة تَّهتم بدّراسة الظواهر الطبيعة، بيّنما تدّرس العلوم الإنّسانية والاجتماعية الإنسان وسلوك الإنسان. الأمر الذي ينجم عنه اختلاف بعض الشيء في المنهجية والأدوات التي تُستخدم في كل علم.

يتميز النشاط والسلوك الإنساني بأنه متغير وغير ثابت الأمر الذي يجعل من عملية ضبط البحث العلمي في العلوم الاجتماعية عملية صعبة بعض الشيء، فمن الصعوبة بمكان إخضاع الظاهرة الاجتماعية إلى المختبر كما هو الحال في العلوم الطبيعية،

التي تتميز بإحكام الضبط وبالدقة وبالتفسير الكمي الرياضي. تُشكل هذه النقطة مأخذاً على العلوم الاجتماعية، نقطة الضعف تلك دفعت بالكثير من الباحثين والمشتغلين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبشكل خاص في علم الاجتماع، إلى التكميم والتفسير الكمي، وبالتالي الانسلاخ عن التفكير الفلسفي الذي كان مُسيطراً في مرحلة زمنية معينة، يعتبر ذلك الانسلاخ بداية تشكل البحث العلمي في العلوم الاجتماعية.

يهدف البحث العلمي الاجتماعي إلى تفسير الواقع وليس فقط إلى جمع البيانات والمعطيات من المواقع وعرض المشكلة ووصفها. شهد البحث الاجتماعي تغيرات وتطورات كثيرة ولم يكن يوماً جامداً، مما صبغ هذا البحث بالتعددية والتنوع. يعتبر المدخل الأبستمولوجي الذي يُشكل الإطار النظري له، وكذلك بمن وبماذا يهتم البحث، بالإضافة إلى الأدوات المُستخدمة في الدارسة أهم العوامل التي أدت إلى التنوع في البحث الاجتماعي. بناءً على ذلك كان لدينا العديد من التصنيفات للبحوث الاجتماعية، كالبحث الأساسي، التطبيقي، الطولي، الوصفي، التصنيفي، المقارن، الاستطلاعي، التفسيري، التقويمي، النسوي سارانتاكوس (1993)، في حين يصنف كل من الكيلاني والشريفين (2005) البحوث الاجتماعية كالآتي: بحث أساسي، بحث تطبيقي، بحث تقويمي، بحث إجرائي، بحوث تاريخية، بحوث وصفية وبحوث تجريبية. أما باتشيرجي (2015) يختصرها إلى البحث الاستطلاعي والبحث الوصفي والبحث التفسيري.

بغض النظر عن التصنيفات الكثيرة للبحوث الاجتماعية، نجد أن هذه التصنيفات تدور ضمن فلك البحث الكمي والبحث الكيفي، الذي يُشكل المعيار الأساسي والجوهري في تصنيف البحوث الاجتماعية. فإن كان الباحث يهدف من البحث استطلاع واستكشاف الواقع أو جمع معلومات ومعطيات عن ظاهرة معينة أو قضية اجتماعية بعينها لوصفها أو لاختبار نظريات معنية، أو سواء كان هدفه تقديم مقترحات وخطط مستقبلية فنجد أنه ينطوي تحت البحث الكمي الاجتماعي. بينما إن كان يرمي الباحث من بحثه فهم السلوك الإنساني ونشاط وأفعال الفرد، نقد الواقع بغية تطويره وإحداث تغيير فيه سواء جزئي أو كلي فهنا يصنف البحث ضمن البحوث الكيفية.

بذلك شكل البحث الاجتماعي الركيزة الأساسية في تطور وتحرر المجتمعات الأوربية. لقد سار التطور في البحوث الاجتماعية جنباً إلى جنب مع التطور في البحث العلمي، حيث أفضى الأخير إلى التطور الجانب المادي في حين الأول أدى إلى تطور ورقي الإنسان الغربي من خلال ملامسة المفكرين والباحثين الاجتماعين لهموم ومشاكل وقضايا المجتمع الغربي.

مشكلة البحث

شهد البحث العلمي في علم الاجتماع الكثير من الجدل بين علماء الاجتماع والباحثين وحتى المشتغلين به فيما بعد. يُشكل التعارض الموجود بين البحث الكمي والبحث الكيفي أصل هذا الجدل في علم الاجتماع. ففي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، كانت ولادة علم الاجتماع الحديث على يد أوغست، الذي نادى بإمكانية إخضاع الظواهر الاجتماعية للمنهج وللقوانين العلمية المطبقة في العلوم الطبيعة. مع كونت وإميل دوركهايم وأدولف كوتليه أهم مفكري المدرسة الوضعية تأسس البحث الاجتماعي الكمي القائم على التكميم والأرقام في صيغة للتشبه بالعلوم الطبيعية، فسيطرت المقاييس والاختبارات الإحصائية على البحوث الاجتماعية، وساد البحث الكمي إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. حيث وجهت انتقادات كثيرة للبحث الكمي من قبل ديلثي (1833-1911) وماكس فيبر (1864-1920) اللذان ناديا بخصوصية الظواهر الاجتماعية وضرورة فصلها واستقلالها عن الظواهر الطبيعة. فكان لدينا البحث الاجتماعي الكيفي الذي يولي الفاعل الاجتماعي الأهمية الكبيرة في التفسير والفهم. الأعمال الميدانية لمدرسة شيكاغو في القرن العشرين أعادت مكانة البحث الكمي، كما أعادت الجدل بين أنصار البحث الكمي وأنصار البحث الكيفي. يبدو أنَّ هذا الجدل مازال مستمراً إلى اليوم وبأنهما (البحث الكمي والكيفي) يسيران سوية وبشكل متوازن في البحوث الاجتماعية الغربية. السؤال الذي نقوم بطرحه هنا مع النشأة الحديثة لعلم الاجتماع العربي التي تتجاوز النصف قرن بقليل ما هي ملامح البحث العلمي في علم الاجتماع العربي ؟ هل توجد أفضلية للبحث الكمي على الكيفي أو العكس أم أنَّ الاثنين يسيران معاً ؟

أهمية البحث

ما نود تقديمه وعرضه في هذه الورقة البحثية هو محاولة لتحديد ملامح البحث الاجتماعي في الوطن العربي، ومعرفة نوع البحث العلمي الاجتماعي الأكثر استخداماً وشيوعاً في البحث الاجتماعي العربي. تندرج تلك المحاولة ضمن الدراسات التحليلية لتوصيف واقع البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. مما يعطي أهمية لهذا الورقة البحثية، بالإضافة من كون عملية التوصيف هي الركيزة الأساسية للوقف على الواقع ومعرفة المعوقات التي تقف أمام تطور البحث العلمي، وبالتالي الانطلاق من تلك النقطة إلى إيجاد الحلول أو تقديم مقترحات لها.

1- تاريخ البحث العلمي في علم الاجتماع

تُعتبر بدايات القرن التاسع عشر، نقطة تحول هامة في ميدان المعرفة، إذ ظهر نمط جديد من التفكير والبحث العلمي في القضايا والمسائل الاجتماعية مع ولادة علم الاجتماع الحديث، وتشكل بذلك نقطة البداية للبحث الاجتماعي بصورته الحالية.

إذا أردنا أن نتتبع تاريخ ظهور البحث العلمي الاجتماعي يتوجب علينا الرجوع إلى المراحل الأولى والمبكرة للتفكير الإنساني. ففي البداية كان التفكير الغيبي واللاهوتي هو المسيطر على فهم وتفسير ما يجري حول الإنسان من ظواهر طبيعة. الأمر الذي تصدى له فيما بعد بعض الفلاسفة كأفلاطون وأرسطو وسقراط وغيرهم. رأى فلاسفة القرن الثالث قبل الميلاد إنَّ فَهم العالم يكون من خلال التفكير المنطقي والمنظّم وقد أطلقوا على تلك العملية " العقلانية" (باتشيرجي، 2015، ص 28). بقي التفكير الفلسفي مُسيطراً على ميادين المعرفة المختلفة لفترة طويلة امتدت إلى العصور الوسطى. في الفرن السادس عشر والسابع عشر شهد الفكر العلمي تحولاً مهماً مع الثّورة العلمية التي طالت مختلف مجالات المعرفة. كان للمفكر البريطاني بيكون في تلك الفترة الأثر الكبير في إحداث تغيّرات في طريقة تناول القضايا والمسائل الاجتماعية. تجلى أثر بيكون في إنشائه "وتكوينه التجريبية (Empiricism) كفرع مؤثر للفلسفة" وبذلك تكون المعرفة لديه حسية وليست تعليلية. (باتشيرجي، 2015، ص 28). فكان بذلك انقلاب على التفكير الفلسفي القديم الذي كان سائداً في القرن السادس عشر والسابع عشر. حيث "ظلت مصادر تحصيل المعرفة في البحث الاجتماعي متأثرة بالعقل وبالدين والمذهب العقلاني، لكن النماذج التجريبية باتت أكثر حضوراً في الأبحاث الاجتماعية، وكان فرانسيس بيكون (Francis Bacon) (1561-1626) وإسحاق نيوتن (Isaac Newton) (1643-1727) من أوائل الباحثين الذين اعتمدوا التجريب للكشف عن أسرار الطبيعة وجمع "الحقائق" عن الحياة الاجتماعية" (سارانتاكوس، 1993، ص 62).

لم يلقَ المنطق الذي نادى به بيكون ترحيباً لدى الكثير من مُفكري عصره، فانقسم مفكرو العصور الوسطى بين التيار التجريبي البيكوني وبين العقلانية التي كانت سائدة قبله، وساد سجال حول مصدر المعرفة. فأصحاب المذهب العقلي أمثال ديكارت يرون بأنَّ الحواس هي مصدرنا لتكوين المعرفة بينما أنصار المذهب التجريبي أمثال بيكون وهيوم يرون بأنَّ التجربة الحسية هي مصدر تكويننا للمعرفة.

بقي البحث العلمي منقسماً بين هذين التيارين طيلة القرن الثامن عشر حين عمل كانط على حل الخلاف بين التيارين، من خلال نقده للشك التجريبي الحسي (الموجود عند التجريبين) ونقده العقلية الجامدة الثابتة (الموجودة عند العقلانيين). أسهمت أفكار كانط هذه في ظهور المثالية الألمانية فيما بعد وتطوير المنهج التفسيري.

في القرن التاسع عشر، عانى المجتمع الأوروبي من أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وضعت علم الاجتماع ومفكريه أمام مهمة صعبة وهي تقديم تفسيرات وحلول للمشاكل التي أفرزتها تلك الأزمات. بالتزامن مع ذلك، كان المنهج العلمي المطبق في العلوم الطبيعية يتطور ويسيطر على الساحة المعرفية. نتيجة تلك الظروف، أتت الدّراسات والأبحاث الاجتماعية متأثرة بالعلوم الطبيعة وبمنهجها. اعتُمِد المنهج التجريبي في أبحاث ودراسات كل من كوتليه في بلجيكا وسان سيمون وأوغست كونت في فرنسا. اعتَمد كونت على الملاحظة والتجريب في دراساته، فهي الطرائق العلمية التي يمكن من خلالها دراسة الظواهر الوضعية. بذلك تأسست الوضعية التي كان لها الأثر الكبير في قلب الموازين في البحث الاجتماعي. من وجهة نظر كونت العلوم الاجتماعية لن تصبح علماً إن لم تأخذ بمناهج العلوم الطبيعية من منهج استقرائي واستنباطي. (عبد القادر عرابي، 2007، ص16-17). عمد كونت إلى خلط العقلانية والتجريبية وحل الخلاف بينهما من خلال الطريقة الوضعية التي أسسها " الطريقة الوضعية التي أتى بها والطرائق العلمية التي اعتبرها ملائمة هي الطرائق العلمية القائمة على التجريب

والملاحظة" (سارانتاكوس، 1993، ص64). وهكذا سيطرت وضعية كونت على البحث الاجتماعي وتأثر به الكثير من مفكري عصره أمثال دوركهايم وفيتجنتشناين وغيرهم.

مع سيطرت الوضعية على البحث الاجتماعي في القرن التاسع عشر استطاع البحث الاجتماعي الانفصال عن الفلسفة والتفكير الفلسفي في دراسة وتفسير الظّواهر الاجتماعية، فأصبح علم الاجتماع علماً مستقلا بذاته. وأخذ البحث الاجتماعي يصبح بحثاً كمياً شيئاً فشيئاً.

استمر البحث الكمي في علم الاجتماع وازدادت هيمنته في القرن العشرين مع ازدياد عدد المراكز البحثية والمؤسسات المهتمة بالدّراسات المسحية وإنتاج الأرقام لتوضيح ودراسة المشكلات الاجتماعية. عززت الأعمال الميدانية لمدرسة شيكاغو من هيمنة البحث الكمي في علم الاجتماع.

في بدايات القرن العشرين، لاقت الطريقة الوضعية والبحث الكمي انتقادات كثيرة، شكلت الانتقادات التي طرحها فليهيم ديلثي - في نهايات القرن التاسع عشر- منعطفاً قوياً وهاماً في البحث الاجتماعي. أدت هذا الانتقادات إلى حدوث قطيعة مع المنهج العلمي المتبع في العلوم الطبيعية. رأى دلثي أنَّ الظّواهر الاجتماعية تتمتع بخصوصية وبأنَّ المنهج المتبع في دراستها يتمتع بخصوصية أيضاً تجعله مختلفاً عن منهج العلوم الطبيعية. (Mucchielli,p195). ميّز دلثلي بين مواضيع العلوم الطبيعة وبين مواضيع العلوم الاجتماعية، فالأولى مواضيعها الطبيعة والثانية الإنسان والمجتمع، ولدّراسة الإنسان يتوجب أن نلجأ إلى منهج مغاير لمنهج العلوم الطبيعة، منهج يمكننا من فهم الذات الإنسانية والولوج إليها، فالمعرفة موجودة داخلها. بالنسبة لديلثي " التأويل هو العملية التي نتعرف من خلالها على الصورة الداخلية من خلال العلاقات التي تأتي إلى الخارج عبر الأحاسيس". (أحمد زايد، 1991، ص241).

عرفت العلوم الاجتماعية مع ديلثي قفزة نوعية، وشكلت إسهاماته النّواة الأولية لنشوء منهج جديد قائم على الفهم والتأويل. تطور هذا المنهج وعُرف بشكل أوسع مع ماكس فيبر.

ادخل ماكس فيبر عنصراً وبعداً جديداً في المنهج الكيفي القائم على التأويل، وهو فهم الأفّعال الاجتماعية التي يقوم بها الفرد، وبذلك نقل التأويل من النصوص والشيء المكتوب إلى نطاق أوسع وأعم. طوّر فيبر مدخلا قائماً على الفهم أو الاستنباط واعتبره مدخلاً مقارينا وتفسيرياً. (جامع، 2019، ص35). أعطى فيبر الفاعل الاجتماعي والفّعل الاجتماعي الأهمية الرئيسية لدراسة الظّواهر الاجتماعية وفهمها. اعتمد فيبر في دراسة الفّعل الاجتماعي على مستويين: الأول مستوى الفرد، والثاني مستوى الجمعي أو النسق الذي يحدث به الفّعل. بذلك يكون فيبر جميع بين السبب والنتيجة. بمعني أنّه عَمل على إيجاد العلاقة السببية بين دلالات ومعاني ومقصد الفرد من فعله وبين الظروف المحيطة والمؤثرة فيه.

أسس فيبر منهجاً كيفياً في علم الاجتماع، يقوم على الفهم والتفسير يولي الفرد وأفّعاله خصوصية مميزة. وهكذا لم يعد المنهج الكمي هو المنهج الوحيد السائد في علم الاجتماع. استقطب كل منهج عدد من العلماء والباحثين الاجتماعين.

مع التقدم العلمي والتكنولوجي وظهور البرامج الالكترونية في أواخر القرن العشرين، جعل التعامل مع المعطيات والبيانات الكمية أكثر سهولة، والعمليات الحسابية والأساليب الإحصائية يسيرة وغاية في البساطة وفي متناول الجميع. الانتشار والاستخدام الكبير للأساليب الإحصائية والضبط الدقيق للبحث، أدى إلى تراجع دور البحث الاجتماعي الكمي في صياغة النظرية الاجتماعية والتأطير النظري للقضايا الاجتماعية لصالح البحث الاجتماعي الكيفي، في حين بقي البحث الكمي مُسيطراً في مجال إجراءات البحوث الميدانية.

مهما يكن من أمر نجد في الوقت الحالي، أن البحث الاجتماعي الكمي والكيفي يسيران معاً جنباً إلى جنب، يُستخدمان حسب طبيعة الظاهرة والمشكلة الاجتماعية المدروسة. بل أننا نجد في الوقت الراهن مَن ينادي بالبحوث المختلطة التي تقوم على الجمع بين البحث الكمي والبحث الكيفي في آنً واحد. مؤيدو هذا الطرح ينطلقون من أن بعض الظواهر الاجتماعية تحتاج إلى الدراسة الكمية والكيفية لكي نتوصل إلى فهمها وتفسيرها.

وهكذا بعد هذا الجدل والسجال بين مناصري البحث الكمي ومناصري البحث الكيفي استقل البحث الاجتماعي عن التفكير الفلسفي وأصبح علماً قائما بحد ذاته وله مكانته الأكاديمية والبحثية والمجتمعية.

2- الأحداث والواقع الاجتماعي في البحوث الكمية والبحوث الكيفية

إنَّ اختلاف المدخل الأبستمولوجي لكل من البحث الكمي والبحث الكيفي، جعل نظرة علماء الاجتماع والباحثين الاجتماعين إلى الواقع الاجتماعي والحياة الاجتماعية وكيفية دراسة هذا الواقع مختلفة. فيما يأتي سوف نعرض كيف يرى ويتناول الباحث الاجتماعي الأحداث والظواهر الاجتماعية وفقاً لنوع البحث الذي يقوم فيه. ولا نهدف من هذا العرض إظهار نقاط الاختلاف والتشابه بين النوعين.

ارتبطت البحوث الكمية بشكل مباشر بالوضعية، التي شكلت الأساس والإطار النظري لها. نتج عن ذلك أن طُبع البحث الاجتماعي الكمي بخصائص وسمات البحث العلمي في العلوم الطبيعة من صارمة ودقة، ومحاولة الضبط الشديدة لمجريات البحث. وهذا الشيء كان واضحاً منذ عهد الرود الأوائل كأوغست كونت الذي أسمى علم الاجتماع بالفيزياء الاجتماعية في محاولة للتشبه بالعلوم الطبيعية، وأيضاً كدوركهايم الذي نادى بشيئة الظواهر الاجتماعية واستقلاليتها وإمكانية دراستها دراسة موضوعية.

بناءً على ذلك يتعامل الباحث في البحث الكمي مع الواقع على أنه **حقيقة واحدة، ومستقلة** عن وعي الإنسان. بمعنى أنه شيء ويمكن إخضاعه للتجربة، وبأنَّ هذا الواقع الاجتماعي يخضع لقوانين طبيعة يمكننا من خلالها أن نستنتج القوانين. غابت العواطف ومعاني الأفعال عن الحياة والدراسة الاجتماعية، يرى كارل بوبر" إن البحث الاجتماعي الكمي أصبح أكثر صرامة خالي من العواطف وأن الظواهر التي يمكن ملاحظتها مباشرة وتحديدها قد تؤدي إلى تقدم المعرفة الاجتماعية ولم يعد للظواهر المجردة مثل العواطف مكان في المعالجة العلمية للعالم الاجتماعي". (سارانتاكوس، 1993).

يهدف الباحث في البحث الكمي إلى استخلاص القوانين التي تحكم الواقع والحياة الاجتماعية. ويلجأ إلى تطبيق "**النموذج القياسي**" بمعنى أن الظواهر والعلاقات الاجتماعية تدرس ويُنظر إليّها على أنّها علاقات سبب ونتيجة كما الحال في العلوم الطبيعة من أجل اكتشاف القوانين التي تحكم السلوك الإنساني (جلبي، 2012 ص86). فالواقع بنظر الباحث هنا يتكون من جملة من السمات والخصائص التي يمكن قياسها، وكذلك الأشخاص يراهم عقلانيون ويخضعون لقواعد وضوابط وقوانين اجتماعية يمكن ملاحظة ودراسة سلوكهم الذي تحكمه قوانين خارجية التي تجعل إمكانية الحصول على نتائج ثابتة ممكنة ومتاحة. (سارانتاكوس، 1993، ص104). لتحقيق ذلك يتوخى الباحث الدقة بأعلى درجاتها متبعاً الأساليب الإحصائية والعلاقات الرياضية لاختبار الفروض التي انطلق منها. ومن ثم يقوم بجمع البيانات وتحليلها لتبيان في نهاية المطاف إلى أي حد تتفق النظرية مع الواقع المدروس. وبذلك تكون الطرق والأدوات المتبعة في البحوث الكمية أكثر تحديداً وبناءً بالنسبة للعينات وتجميع البيانات. (جامع، 2019، ص23). الأمر الذي يعطي البحوث الكمية إمكانية إجرائها على نطاق أوسع وأعم. النظر إلى الظواهر الاجتماعية على أنها "أشياء خارجية عن الباحث وبأنه لا يعرف عنها شيئاً " (دوركهايم،) أي مغترباً عن الظاهرة المدروسة، تجعل من الباحث والبحث عناصر منفصلة عن بعضها وخارجية.

على خلاف البحث الكمي فإن المنهج الفهمي التفسيري يُشكل المدخل النظري للبحوث الكيفية. حيث ينظر الباحث في البحث الكيفي إلى الواقع والحياة الاجتماعية على أنها مؤلفة من عدة حقائق وليس حقيقة واحدة، تتداخل فيها العواطف والأحاسيس والمعاني والدّلالات التي يقصدها الأشخاص أو الفاعلين الاجتماعين من جراء أفعالهم. (جامع، 2019، ص33-34). الواقع في نظر الباحث الكيفي يتم بنائه لذلك ينطلق من فكرة عدم وجود واقع موضوعي وحقيقية واحدة. المعاني التي تنتج من تفاعل الإفراد مع العالم الخارجي ليست ثابتة بل متغيرة مما يولد تفسيرات عديدة للواقع حولنا تستند على خبرات شخصية وتفسيرات محددة ثقافياً وتاريخياً. (سارانتاكوس، 1993، ص 112)

دراسة الفعل الاجتماعي ومحاولة فهمه جعل من البحث الكيفي أكثر مرونة وسلاسة، وأبعد الباحث عن الصرامة والدقة في ضبط إجراءات البحث، فالباحث يحاول أن "يفهم وجهات النظر الذاتية للمبحوثين المنغمسين في السياق الذي تتواجد فيه الحقيقة". (سارانتاكوس، 1993، ص 113). يحتل الأفراد في البحث الكيفي مكانة رئيسية يستمدها الأفراد من كون الباحث ينظر إلى الواقع بأنه ذاتي. يعطي الباحث المبحوث كامل الحرية للتعبير بطريقته وبلغته الخاصة عن كيفية فهمه للأحداث.

الفعل الاجتماعي لا يمكن فهمه خارج أو بعيداً عن السيقات التي يجري بها من عواطف ومشاعر وكيف يفسر الأفراد الحياة والعالم من حولهم. (جلبي، 2012، ص91).

عامل الفهم الذي يستند عليه الباحث في البحوث الكيفية يجعل من البحث مكثفاً، ينغمس الباحث في البحث وموضوعه من خلال أدوات جمع البيانات فالملاحظة بالمشاركة والمقابلات (المعمقة، الحرة، البؤرية) تشكل الأدوات في البحث الكيفي. بذلك الفروض تتشكل وتتطور في سياق البحث إلى أن ينتهي الباحث من تكوين وتشكيل النظرية.

3- البحث الاجتماعي والواقع العربي

رأينا في مُستهل عرضنا لتطور البحوث الكمية والكيفية في علم الاجتماع كيف أنه في البداية تمت السيطرة والهيمنة للبحوث الكمية، ولكن فيما بعد تعرضت هذه البحوث لكثير من الانتقادات وعرف ما يُسمى بأزمة علم الاجتماع الحديثة. الأمر الذي أفضى إلى تطوير البحوث الكيفية التي من شأنها أن تُساهم في إبداع وتطوير نظريات اجتماعية مُفسرة للواقع وللظواهر الاجتماعية. فيما يأتي سيتم عرض سيتم تناول واقع البحث الاجتماعي في الوطن العربي.

3-1-البحث الكمي ووهم الواقع الاجتماعي العربي

نشأ علم الاجتماع العربي في ظروف تاريخية واجتماعية واقتصادية مميزة، تتمثل بمرحلة الاستعمار الذي عمل على تجزئة وتخلف البلدان العربية. هذه الظروف تركت أثرها على الفكر العربي بشكل عام، وعلى علم الاجتماع بشكل خاص، هذا العلم الذي وظف لخدمة مصالح المُستَعمر.

إذا ما ألقينا نظرة على الساحة المعرفية الاجتماعية العربية خلال هذه الفترة، نجد **تبعية** علم الاجتماع العربي واضحة لعلم الاجتماع الغربي ولإنتاجه. تتجلى أولى أشكال تلك التبعية بسيطرة البحث الاجتماعي الكمي على النتاج المعرفي الاجتماعي. تأثر علم الاجتماع العربي بالرّواد الأوائل لعلم الاجتماع الغربي أمثال كونت ودوركهايم، الذين أسسوا المدخل الوضعي المعادل للبحث الكمي. وسادت على الساحة العربية الفكرة القائلة بأنَّ المنظور الوضعي التجريبي يُطفي صفة العالمية على الأبحاث، وهذا ما هو إلا موروث من القرن التاسع عشر. (برقيل، 2018، ص116). أيضاً في هذا الصدد يذكر خضر زكريا (1999)، أنَّ غالبية الباحثين العرب يفضلون ويرغبون بالبحث الاجتماعي الكمي لأنهم يرون فيه هو البحث الاجتماعي العلمي الحقيقي هو البحث الذي يستطيع أن يدرس الظاهرة القابلة للقياس وللاختبار وماعدا ذلك لا يدخل ضمن نطاق علم الاجتماع.

انخرط بذلك الباحثون الاجتماعيون العرب في الأبحاث الكمية، وطغت لغة الأرقام والقياس على الأبحاث والدّراسات. لكن هذه الأرقام لم تأتِ قراءة واقعية للمشاكل التي يتم تناولها، فنتج عنها أرقام بعيدة عن الواقع. هذا ما يسميه طيب تيزيني البحث " التجزيئي الخبري" حيث يقوم الباحث بالتقاط أفكار معينة حول ظاهرة أو مشكلة بعينها ومن ثم يقوم باختيار عينة وإجراء عليها بحث تطبيقي ويتم عرض جداول ومن ثم يتم قراءة تلك الجداول قراءة إحصائية. (عبد المعطي، 1990، ص189). يؤكد عزت حجازي على هذه الفكرة أن أغلب الدراسات تخلص إلى جملة من الجداول والأرقام يقوم الباحث بالتعليق ووصفها، " وقد تضاف فقرات تشير إلى الاتجاهات العامة التي تنطوي عليها المادة الميدانية، ويأتي ناتج الجهد هزيلاً لا يضيف كثيراً، وقد لا يضيف شيئاً إلى ما يعرفه الإنسان المثقف، بل والعادي عن موضوع البحث". (خضر، 2000، ص28).

عززت **المراكز البحثية العربية** البحث الاجتماعي الكمي، تعتبر المراكز الجامعية من أهم المراكز البحثية المنتشرة في الوطن العربي، فهي –أي الجامعة- الحاضن الأهم والأكبر لهذه المراكز. وفق إحصائيات التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية (2015) نجد أنَّ 45% من المراكز تمارس عملها من خلال الجامعات في حين 32% من المراكز هي مراكز مستقلة غير ربحية. من أهم سمات هذه المراكز البحثية أنّها تتبع لسياسات الدول التي تنتمي إليها وبالتالي تأتي طبيعة الأبحاث متناغمة مع الأهداف والسياسات العامة لدولة. بمعنى أنَّ الغالبية العظمى للأبحاث الصادرة عن هذه المراكز تكون عبارة عن تقارير تحتوي على بعض الأرقام والإحصائيات. 66.9%من هذه الدّراسات تعتمد في منهجيها على الطرق الكمية في جمع وتحليل البيانات من استمارات ومقاييس واختبارات وتحليلات إحصائية. (بامية، 2015، ص63).

كما أنَّ غالبية الباحثين في هذه المراكز هم من الأساتذة الجامعيين، المتأثرين بالمنهج الوضعي الذي كان سائداً في الجامعات التي تلقوا تحصيلهم العلمي العالي فيها. الجيل الأول من الباحثين الاجتماعين العرب في غالبيتهم الساحقة هم من خريجي الجامعات الأوروبية والأمريكية. بدى تأثرهم الفكري واضحاً في أبحاثهم التي غلب عليها الطابع الميداني على الطابع النظري التفسيري، وكذلك في ممارساتهم الأكاديمية والتعليمية. بالإضافة إلى أنهم –أي الأساتذة الجامعيون- هم يتبعون للسياسات المراكز البحثية التي هي غالباً تنطوي تحت لواء وسياسات الدولة أو مؤسسات معينة ذات توجه محدد لا تهدف إلى التعمق في دراسة المشكلات وتقديم تفسير لها، لذلك تكتفي بالدراسات الميدانية الكمية. لقد صنف المدني (2007) البحوث الاجتماعية التي تجري في المراكز البحثية الجامعية والتي تتمثل في الغالب في قسم علم الاجتماع إلى ثلاثة أصناف: أولها هو أبحاث طلاب المرحلة الجامعية الأولى، وثانيها أبحاث طلاب الدّراسات العليا من ماجستير ودكتوراه وهنا يمكن أن يكون البحث أكثر دقة وضبطاً، وثالثها أبحاث الأساتذة الجامعيون والتي في الغالب تكون أبحاث بغرض الترفع إلى مرتبة علمية أعلى أو أبحاث استشارية قائمة وفق طلب جهة معينة. وفي جميع هذه الأصناف ومن خلال ممارساتنا ومشاهدتنا الحية، يميل الباحثون في هذه المراكز إلى البحث الكمي لأسباب كثيرة أهمها السهولة واختصار الوقت والاعتقاد بقوة الرقم.

لا نريد التقليل من أهمية البحوث الكمية، ولا يمكننا نكران أو تجاهل دورها في تقديم الواقع كأرقام تساعد في التنبؤات المستقبلية، إلا أنَّ هذا النمط من الأبحاث لا يساعد على خلق وتطوير نظريات. كما أنَّ آلية تطبيق هذا النوع من الأبحاث العربية لم يطبق كما يجب وكما ينغي أن يطبق. الأمر الذي أفرز دراسات وأرقام وإحصائيات وهمية لا تعبر بشكل دقيق عن الواقع الذي يعيشه الإنسان العربي، كما أنها لم تساهم وتساعد في حل المشكلات والأزمات الاجتماعية أو الاجتماعية-اقتصادية التي مرَّ بها وما يزال يمر ويتعرض لها المجتمع العربي.

سيطرت البحث الكمي على الأبحاث الاجتماعية العربية ألقى بظله على المواضيع التي تم تناولها بالدّراسة وبالتالي على البحث الاجتماعي الكيفي. فيما يأتي سوف نناقش ونعرض واقع البحث الاجتماعي الكيفي في الوطن العربي.

2-3- البحث الكيفي وغياب نظرية اجتماعية عربية

ترتكز البحوث الكيفية كما ذكرنا سابقاً على الفهم والتحليل العميقين للظاهرة وعلى المنهج الاستنباطي الذي يوضح ويشرح كيف ولماذا حدثت الظاهرة أو المشكلة؟ يحتاج هذا لمنهج إلى بيئة فكرية وثقافية مناسبة يمتلك فيها المفكرون والباحثون قدراً عالياً من الحرية. **المناخ الفكري** الذي رافق ظهور علم الاجتماع العربي كان ومازال في أغلب البلدان العربية مناخاً قمعياً وموروثاً مكرساً منذ الاستعمار.

غياب الحريات الفكرية لم يخلق جواً مناسباً وملائماً لتبني أبحاث تغوص في عمق المشكلات الاجتماعية، وتحليلها وتفنيد أسبابها. الأمر الذي دفع بالباحثين إلى دراسة المشكلات دراسة أفقية سطحية دون التعمق فيها، وابتعدوا بذلك عن البحث الكيفي. في هذا الصدد يذكر ساري حنفي في حوار مع مجلة حكمة 2 شباط 2019، أنَّ أهم ما يُعيق تطوير الأبحاث في العلوم الاجتماعية عامة هو "كم أفواه الباحثين" وأقلام فكرهم النقدي، فهامش الحرية الضيّق الممنوح للأكاديميين العرب هو هامش "حرية مهنية" لا أكثر. الأمر الذي انعكس على دور الباحث الاجتماعي، يرى عبد المعطي عبد الباسط أنَّ مهمة الباحثين العرب انحسرت إلى مهمة التدريس والتلقين في الجامعات. (عبد المعطي، 1990، ص 191).

ترتب على هذا المناخ الفكري ابتعاد الباحثين وعلماء الاجتماع عن دراسة **القضايا الديناميكية** والهامة في المجتمع وتركيزهم على الجانب الأستاتيكي. تشكل الدّراسات والأبحاث حول المرأة والأسرة، الشباب المحور الأساسي للدّراسات العربية، في حين غابت وندرت الدّراسات التي تطال السلطة، القيادة والتغير الاجتماعي، العدالة الاجتماعية وغير ذلك من المواضيع الحساسة التي تتطلب دراسة معمقة تعطي تفسيرات واضحة عنها. (عنصر العياشي، 2003، ص101). وهذا ما تؤكده أرقام التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية (2015)، رصد المرصد أكثر المواضيع المتناولة في ثمان دوريات محكمة مختصة في العلوم الاجتماعية بين عامي 2010-2014 فكان موضوع الثورات والأزمات السياسية التي عاشتها بعض الدول العربية خلال هذه الفترة، متصدرة قائمة المواضيع بنسبة بلغت 13.3%، تلتها مواضيع المرأة بنسبة 8.6%، ومن ثم مواضيع وقضايا الشباب بنسبة 8.1% من مجمل المقالات المنشورة في تلك الدّوريات. ما يجب الإشارة إليه والنقطة الأهم في هذه النسب، هي طريقة وأسلوب تناول تلك المواضيع والقضايا. نجد في التقرير المذكور آنفاً، أن البحث النظري هو البحث الأكثر

شيوعاً واستخداماً في طريقة عرض الموضوع، والمقصود هنا بالبحث النظري " الأبحاث التي تُركز على الجانب النظري رغم أنّها قد تُحلل إحصاءات أو معطيات ثانوية، أي معلومات لم يُنتجها الباحث وإنّما يستعملها من مصادر موجودة" (بامية، 2015، ص55-57).

ذكرنا سابقاً أنَّ نشأة علم الاجتماع عرفت التبعية للغرب، في حقيقة الأمر تظهر هذه التبعية بشكل جلي وواضح في محاولات بعض الباحثين العرب تفسير المجتمع العربي وتحليل مشكلاته. لقد اعتمد هؤلاء الباحثين في أبحاثهم الكيفية على **النظريات الغربية** التي نشأت وتطورت ضمن سياقات تاريخية واجتماعية معينة، بعيدة كل البعد عن طبيعة مجتمعنا وخصوصية بنيته وتركيبته الاجتماعية. وهذا ما تؤكده اعترافات كل من حجازي والكنز إذ يُقّر الأول بأنُّ غالبية باحثينا موجودين معنا ولكنهم يعيشون في الخارج بأفكارهم وطريقة تعاطيهم وفهمهم للقضايا الاجتماعية العربية. في حين يقول الكنز بأننا نرى في المغرب العربي سيطرة السوسيولوجية الفرنسية، وفي المشرق سيطرة النظريات الانكلوساكسونية. وهكذا ووفق الكنز فإن علاقتنا بالنظريات الغربية كان سلبي وعقيم. (خضر، اعترافات، 2000، ص30-31).

نتج عن تلك التبعية اغتراب الباحث الاجتماعي العربي عن واقعه، من خلال تحليلاته لمشاكل وقضايا مجتمعه من منظور نظريات أجنبية ظهرت في مجتمعات مغايرة ومختلفة عن طبيعة المجتمع العربي، وعن الأسباب الكامنة وراء تلك المشاكل. وبذلك يحصل الباحث في معظم الأحيان على نتائج مشابهة لما أتت به تلك النظريات ولا تمت للواقع بصلة. في الحقيقة هذه النزعة نجدها بكثرة عند الرواد الأوائل للباحثين الاجتماعين العرب، والذين نقلوها للأجيال اللاحقة من خلال ممارساتهم الأكاديمية.

نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر كتاب عبد الجبار عريم المعنون بـ" مشكلة المجتمع العربي-بحث تحليلي في دراسة المشاكل الاجتماعية والحضارية" المنشور بتاريخ 1969، نجد أن الباحث اعتمد على نظرية صراع الحضارات في تفسير وتبرير سبب المشاكل الموجودة في المجتمع العربي وبأنه أغفلَ بشكل كامل البنية والتركيبة الداخلية للمجتمع العربي كما أنه تجاهل الإنسان العربي ومشاكله وتشكيل ثقافته بإرجاعه كل شيء إلى نظرية صراع الحضارات. وهكذا بقي البحث الاجتماعي الكيفي يدور في فلك النظريات الغربية والنتاج الغربي، ولم يرقَ إلى البحث النقدي الذي نجده في الغرب.

في مقابل هذا التيار التابع للغرب، ظهر تيار يدعو إلى بناء نظرية اجتماعية عربية تقوم على الإسلام في دراسة المجتمع وأسلمة علم الاجتماع. من منطلق أنّ الإسلام أتى بنظرية كاملة وشاملة تستطيع أن تُفسر الواقع العربي وأن تلامس هموم الإنسان العربي. وبدأت تظهر حديثاً على الساحة المعرفية مراكز أبحاث مهتمة بتأصيل الأبحاث الاجتماعية، وإجراء دراسات اجتماعية إسلامية. ومن تلك المراكز مركزا نماء للبحوث والدراسات، ومركز التأصيل للدراسات والأبحاث الموجودان في السعودية، وكذلك مركز إسلام المعرفة المؤسس في السودان الذي يهدف من بين أهدافه الرئيسية إلى " العمل على تأصيل العلوم الاجتماعية والطبيعية والتقنية المعاصرة وتوظيفها بما يحقق المقاصد الإسلامية النابعة من الوحي الكريم". (المدني، 2007، ص36).

بين التبعية للغرب وبين أسلمة علم الاجتماع لم تظهر دّراسات جدية وعميقة تعالج مشاكل الإنسان العربي والمجتمع العربي، مراعية الخصوصيات التي تميز هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات. هذا كله أضعف النتاج النظري العربي وبالتالي لم تتشكل نظرية أو نظريات اجتماعية عربية تشرح وتفسر المجتمع العربي، يمكن أن تحدد وترسم ملامح علم اجتماع عربي واضح المعالم والهوية.

خاتمة

تعتبر العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع من العلوم المهمة والرئيسية في تقدم المجتمعات وتطوروها ورقيها. لكل علم من العلوم منهجه وأدواته وأسلوبه في تناول الظواهر وفي طريقة تقديمها. ما يُميز علم الاجتماع عن بقية العلوم هو طبيعة الظواهر التي يتناولها بالدّراسة، التي تفرض تنوعاً في المنهج المتبع في دراستها. فكان لدينا البحث الكمي والبحث الكيفي وأيضاً البحث المختلط الذي يجمع الاثنين معاً. لا يمكننا أن نفضل بحث على آخر إلا من ناحية ملائمته وصلاحيته للظاهرة المدروسة والهدف من دراستها. كما أننا لا نستطيع أن ننكر أو أن نقلل من قيمة وأهمية الأساليب الإحصائية المستخدمة في

البحوث الكمية لاستخراج الأرقام والنسب لتعبير عن الظاهرة بصيغ رياضية وعلاقات ارتباطية في التنبؤ والتخطيط للمستقبل، ووضع الخطط التنموية والمشاريع الإصلاحية. كما لا يمكن نكران حاجتنا إلى الإطار النظري والنظريات التي يمكن من خلالها وفي ضوئها من قراءة وتفسير تلك الأرقام. من هنا تنبع أهمية وضرورة الأبحاث الكيفية التي من خلالها تصاغ وتبنى النظريات.

من هذا المنطلق يتوجب علينا كباحثين وكأكاديميين في علم الاجتماع أن نعمل على تفعيل المسارين بشكل جدي وفعّال. إلّا أنه يجب تكثيف الجهود أكثر للأبحاث الكيفية الجادة التي تنفذ إلى عمق المشكلات من أجل تحليلها واستنباط الأسباب والقوى الداخلية وتفسيرها بالشكل العميق والصحيح كخطوة لتشكيل نواة لنظرية اجتماعية عربية حقيقة قادرة على تفسير المجتمع العربي. ما الفائدة من القيام بإجراء أبحاث كمية وتحليل بيانات ومعطيات في ظل غياب النظرية المفسرة. بمعنى أن علم الاجتماع العربي يجب أن يكون جدلياً تحليلاً تفسيرياً يُسهم في إحداث تَغّيير اجتماعي، وأن يُسهم في بناء إنسان عربي جديد.

علينا أن ننظر إلى خصوصية المجتمع العربي انطلاقاً من تركيبته وبنيته الاجتماعية وليس فقط من منطلق الدين والمقصود هنا من جانب الإسلام. المكون الاجتماعي والديني للمجتمع العربي غني ومتنوع في المشرق كما في المغرب لا يمكننا تجاهل ذلك في دراساتنا وأبحاثنا وحصر تفسير الواقع العربي من منظور إسلامي فقط. يمكن للإسلام أن يسهم في شرح بعض القضايا الاجتماعية ولكن قد لا يسمح في تفسير وتحليل جميع القضايا والمشاكل الاجتماعية المعاصرة.

المراجع

1- أنوال باتشيرجي (2015)، بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات، ترجمة: خالد بن ناصر ال حيان، عمان، الأردن.

2- محمد بامية (2015)، العلوم الاجتماعية في الوطن العربي أشكال الحضور، التقرير للمرصد العربي للعلوم الاجتماعي، بيروت، لبنان.

3- هاشم بريقل (2018)، آلية النهوض بالعلوم الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 07.

4- عبد الرزاق جبلي (2012)، المناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر.

5- محمد نبيل جامع (2019)، البحوث النوعية ودراسة الحالة، جامعة الإسكندرية، مصر.

6- أحمد خضر (2000)، اعترافات علماء الاجتماع: عقم النظرية وقصور المنهج في علم الاجتماع، ط1، المنتدى الإسلامي، لندن.

7- إميل دوركهايم (1988)، قواعد المنهج، ترجمة: قاسم، محمود، بدوي، السيد محمد، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر.

8- خضر زكريا (1999)، نحو تجديد البحث الاجتماعي في الوطن العربي، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 22، جامعة قطر.

9- أحمد زايد (1991)، الهرمينوطيقا وإشكالات التأويل والفهم في العلوم الاجتماعية، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، قطر، العدد 14.

10- سوتيريوس سارانتاكوس (1993)، البحث الاجتماعي، ترجمة: شحدة، فارع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت، لبنان.

11- ساري، حنفي، حوار مع مجلة حكمة، 02 شباط، 2019.

12- عبد الله ريد الكيلاني، نضال كمال الشريفين (2005)، مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية: أساسياته-مناهجه- تصاميمه- أساليبه الإحصائية، ط (1)، دار المسرة، عمان، الأردن.

13- عبد المعطي عبد الباسط (1990)، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة، العدد 44.

14- عبد القادر عرابي (2007)، المنهج الكيفي، ط (1)، دار الفكر، سوريا.

15- عنصر العياشي (2003)، نحو علم الاجتماع نقدي دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

16- خليل عبد الله مدني (2007)، علم الاجتماع في الوطن العربي (الواقع والطموح) دراسة في نشأة وتطور علم الاجتماع في كل من: مصر والسودان والسعودية ودوره العلمي والمجتمعي، ندوة " علم الاجتماع من منظور إسلامي"، مركز الدراسات المعرفية، القاهرة، 17-20 فبراير، 2007.